Journal Of the Iraqia University (74-10) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

النظام الاستخباري (البريد والخبر) وأثره في صناعة القرار السياسي دراسة مقارنة بين العهدين الأموي والعباسي

د. حامد آل يمين(الكاتب المسؤل)

أستاذ مساعد : قسم التاريخ الإسلامي : عضو هيئة التدريس في كلية المعارف و الفكر الإسلامي جامعة طهران

شيماء عبد الجبار مهدي

طالب دكتوراه قسم التاريخ الإسلامي ، في كلية المعارف و الفكر الإسلامي جامعة طهران

The intelligence system (mail and news) and its impact on political decision-making: A comparative study between the Umayyad and Abbasid eras

Hamed Aleyamin Assistant Professor, Faculty of Islamic Knowledge and Thought, University of Tehran
aleyamin@ut.ac.ir

الملخص

تميزت الدولة الإسلامية منذ عصورها الأولى بإنشاء نظام إداري متطور، كان من أبرز أركانه "ديوان البريد والخبر"، الذي عمل كجهاز استخباراتي وإعلامي واتصالي، تبحث هذه الدراسة في تطور ذلك النظام وأدواره المتعددة وأثره المباشر في عملية صنع القرار السياسي المركزي، مع إجراء مقارنة بين طوريه في العهدين الأموي والعباسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن النظام في العهد الأموي كان أكثر تركيزاً على الجانب الأمني والسيطرة على الأقاليم البعيدة وقمع الثورات، حيث استخدمه الخلفاء والحكام كأداة للمراقبة وجمع المعلومات عن تحركات الخصوم والولاة، بينما تطور النظام في العهد العباسي، خاصة في عهوده الذهبية، ليصبح مؤسسة شبه رسمية ذات هيكل إداري معقد، تسهم ليس فقط في الأمن والسياسة، بل أيضاً في الشؤون الاقتصادية والعلمية والإدارية، مما وسع من قاعدة المعلومات الداخلة في صنع القرار وجعلها أكثر شمولية، فقد شكلت التقارير الواردة عبر ذلك النظام عصب المعلومات التي اعتمدت عليها الدواوين المركزية في بلورة السياسات وإصدار الأوامر. **الكلمات المفتاحية:** البريد والخبر، الاستخبارات، صنع القرار السياسي، العهد الأموي، العهد العباسي.

Abstract:
From its earliest days, the Islamic state was distinguished by the establishment of a sophisticated administrative system, one of its most prominent pillars being the "Diwan al-Barid wal-Khabar" (Department of Post and Information). This department functioned as an intelligence, media, and communication apparatus. This study examines the development of this system, its various roles, and its direct impact on central political decision-making. It compares its phases during the Umayyad and Abbasid periods. The study concludes that the system during the Umayyad era was more focused on security, controlling distant regions, and suppressing rebellions. Caliphs and governors used it as a tool for surveillance and gathering information on the movements of rivals and governors. In contrast, the system evolved during the Abbasid era, particularly in its golden age, becoming a semi-official institution with a complex administrative structure. It contributed not only to security and politics but also to economic, scientific, and administrative affairs. This broadened the information base for decision-making and made it more comprehensive. Reports received through this system formed the backbone of the information upon which central departments relied in formulating policies and issuing orders. Keywords: Al-Barid wa al-Khabar, Intelligence, Political Decision-Making, Umayyad Era, Abbasid Era.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في النقاط التالية:

١- نقص الدراسات المقارنة التي تتناول تطور النظام الاستخباري "البريد والخبر" كمنظومة متكاملة وأثرها المتباين على آليات صنع القرار في دولتين متعاقبتين (أموية وعباسية) ضمن الحضارة الإسلامية.

٢- الفشل في تحديد مكامن الاختلاف والتشابه في الأهداف الوظيفية والهيكل التنظيمي لذلك النظام بين العهدين، رغم أهميته كعصب للدولة.

٣- عدم وضوح الدور الذي لعبه تطور ذلك النظام في تحول طبيعة الحكم والإدارة من النمط المركزي الأموي إلى النمط المؤسساتي المعقد في العصر العباسي.

أسباب اختيار الموضوع:

١- أهمية النظام الاستخباري "البريد والخبر" كأحد الأركان الخفية للسلطة في التاريخ الإسلامي، وتأثيره المباشر على استقرار الدولة وتماسكها.

٢- الحاجة إلى دراسة مقارنة تكشف عن مدى تطور المؤسسات الإدارية بين عهدين، وتسلط الضوء على كيفية استغلال المعلومات في تعزيز شرعية الحكم أو مواجهة التحديات.

٣- ندرة المراجع العربية التي تعالج هذا الجانب بشكل منهجي مقارن، رغم وفرة الإشارات المتناثرة في المصادر التاريخية.

٤- يسهم البحث في فهم أعمق لآليات اتصال الحاكم بالمحكوم، ومراقبة الولاة، وتدفق المعلومات، مما يعد عنصراً حاسماً في تفسير نجاح أو فشل العديد من السياسات والقرارات في العصور الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- تتبع التطور التاريخي لنظام "البريد والخبر" منذ نشأته في العهد الأموي وازدهاره في العهد العباسي.

٢- تحليل الأدوار المتعددة للنظام (استخباراتي، اتصالي، إداري، تجاري) وتأثير كل دور على طبيعة القرار السياسي المتخذ.

٣- توضيح الأساليب التي اتبعها النظام في جمع ونقل المعلومات (من الوشاة والجواسيس إلى التقارير الرسمية) وكيفية معالجتها في المركز.

٤- المقارنة بين الخصائص الوظيفية والهيكلية للنظام في العهدين الأموي والعباسي، وتقييم أثرهما المختلف على فعالية الحكم واتخاذ القرار.

أهمية البحث:

يسلط البحث الضوء على جانب حيوي من الإدارة الإسلامية غالباً ما يُغفل، وهو نظام جمع المعلومات الاستخبارية والإدارية، كما يكشف عن مدى تطور الفكر الإداري والسياسي من خلال مقارنة بين عهدين تأسيسيين، ويساهم البحث في إثراء الدراسات التاريخية الإدارية والمقارنة، ويقدم نموذجاً لفهم كيفية تأثير البنى التحتية للمعلومات على مسار الأحداث السياسية.

صعوبات البحث:

١- ندرة المصادر المباشرة والتفصيلية التي تصف الهيكل الداخلي والتشغيل اليومي لنظام "البريد والخبر"، حيث تذكر المصادر التاريخية النظام غالباً في سياق الأحداث دون تفصيل.

٢- تشتت المعلومات ذات الصلة في كتب التاريخ والأدب والجغرافيا، مما يتطلب جهداً كبيراً في التتبع والربط.

٣- طبيعة المعلومات الاستخبارية السرية تجعل الوصول إلى تفاصيل دقيقة عن عملها مهمة صعبة.

المقدمة

تعتبر نظم الاتصال والمعلومات شريان الحياة لأي دولة واسعة الأطراف كالدولة الإسلامية التي امتدت من حدود الصين إلى المحيط الأطلسي، ومن هنا، كان إنشاء "ديوان البريد والخبر" نقلة نوعية في تاريخ الإدارة الإسلامية، حيث مثل حلقة الوصل الحيوية بين المركز والأطرا، فلم يقتصر ذلك النظام على نقل الرسائل الرسمية والبريد فحسب، بل تعداه إلى كونه عيون الخليفة وآذانه في الأقاليم النائية، يجمع له الأخبار السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى أخبار الرعية والولاة أنفسهم، ومن خلال تلك الشبكة الهائلة من المعلومات، كان يتم صنع القرارات المصيرية المتعلقة بتعيين الولاة وعزلهم، وتوجيه الجيوش، وجمع الضرائب، وقمع الثورات، وإدارة الأزمات، وتهدف الدراسة إلى تتبع مسار تطور ذلك النظام المحوري من العهد الأموي، حيث كانت بداياته مرتبطة بالحاجة الأمنية والسياسية الملحة، إلى العهد العباسي، حيث تحول إلى مؤسسة ضخمة ذات أغراض متعددة، تساهم في رسم سياسات الدولة في شتى المجالات.أولاً: نشأة وتأسيس النظام الاستخباري يرجع الفضل في تنظيم نظام "البريد والخبر" بشكل مؤسسي رسمي إلى معاوية بن أبي سفيان (حكم ٤١-٦٠ هـ / ٦٦١-٦٨٠ م)، الذي يُعتبر المؤسس الحقيقي لذلك

الجهاز الاستخباري والإداري الفريد. إذ أدرك ضرورة وجود قناة اتصال سريعة وموثوقة ومستمرة بين عاصمة الدولة في دمشق وبين أقاليمها المترامية الأطراف التي امتدت من حدود الهند إلى سواحل الأطلسي (نهار، ٢٠١٩: ١٣٣). فقد أوجدت الفتوحات الإسلامية وحدة سياسية واسعة لم تشهدها المنطقة من قبل، مما ولّد حاجة ملحة لآلية تحافظ على تماسك هذه الدولة الناشئة وتضمن سريان الأوامر ونقل الأخبار في الوقت المناسب.وكان الدافع المباشر لتعزيز ذلك النظام هو بروز التحديات الداخلية الخطيرة، ولا سيما حركات الخوارج المعارضة التي كانت تنتشر في البصرة والكوفة وتثير الاضطرابات، بالإضافة إلى الثورات القبلية والمطالبات بالسلطة في الأقاليم البعيدة. لقد فهم معاوية أن سرعة المعلومة تعني تفوقاً استراتيجياً، وأن التأخر في معرفة الأخبار قد يكلف الدولة استقرارها. لذا، قام بتطوير وتوسيع شبكة الطرق الرئيسية التي تربط أقاليم الدولة، وأسس نظاماً دقيقاً لمحطات البريد المنتظمة (سعداوي، ٢٠٢١: ٧٠) التي وضعت على مسافات محدودة تقدر بما بين أربعة إلى ستة فراسخ (نحو ٢٠–٣٠ كم)، وهي المسافة التي يمكن للجواد أن يقطعها بكامل سرعته قبل أن يحتاج للراحة. وجُهزت كل محطة بعدد كافٍ من الخيول والبغال السريعة والقوية، وعُين فيها سعاة وفرسان مهرة مهمتهم نقل الرسائل والأوامر على مدار الساعة، في نظام متتابع يشبه سباق التتابع، مما كان يضمن قطع المسافة بين دمشق وأقصى الأقاليم في وقت قياسي لم يكن معهوداً من قبل. ولم تكن تلك المحطات مجرد مرافق لنقل البريد، بل كانت مراكز مراقبة واستراحة للجواسيس والعيون الذين يجمعون المعلومات. وقد كان الهدف الأساسي للنظام في هذا الطور التأسيسي عسكرياً وإدارياً في المقام الأول: ضمان نقل أوامر الخليفة وتعليماته إلى الولاة وقادة الجيوش بأقصى سرعة ممكنة (الصلابي، ٢٠١٥م: ٢٠٩)، مما يسمح برد فعل سريع على المستجدات. كما هدف إلى متابعة تحركات الجيوش وتنقلاتها في المناطق النائية، ومراقبة أداء الولاة وسلوكهم، والكشف المبكر عن أي تحركات معادية أو نوايا تمرد. وبفضل ذلك النظام، تمكنت السلطة المركزية من فرض رقابة مستمرة على أطراف الدولة الشاسعة. ولعل أبرز تطبيق عملي لهذا الدور الاستخباري المبكر كان في مراقبة تحركات الخصوم السياسيين، وأبرزهم عبد الله بن الزبير في الحجاز، حيث كانت عيون ومعاونو البريد تتابع تحركاته وأنصاره وتنقل تقارير مفصلة إلى دمشق، مما مكّن السلطة الأموية من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب. وهكذا، وضع معاوية الأسس الأولى لجهاز استخباري مركزي كان نواة "ديوان البريد والخبر" الذي سيتطور لاحقاً ليصبح أحد أكثر أجهزة الدولة الإسلامية تعقيداً وتأثيراً (معهد سيد الشهداء، ٢٠٠٨: ٨–٢٣)على الرغم من أن معاوية يُنسب إليه الفضل في التنظيم المؤسسي، فإن فكرة نقل الرسائل بشكل منظم تعود إلى ما قبل الإسلام، فقد استعار معاوية بحنكته السياسية المعروفة عناصر من الأنظمة البيزنطية في بلاد الشام والساسانية في العراق وبلاد فارس، وحورها لتلائم احتياجات الدولة الإسلامية المتنامية، فالإمبراطورية الفارسية الساسانية كانت تملك نظاماً للبريد السريع (ضيف، ١٩٩٥: ٢٢/٣) يجمع بين نقل الرسائل وجمع المعلومات، كما أن الرومان والبيزنطيين طوّروا شبكة طرق سريعة (طرق القوافل) ومحطات للاستراحة. لكن معاوية أضاف بعداً مركزياً استخباراتياً صارماً، فلم يعد البريد مجرد خدمة لوجستية بل أصبح أداة لمراقبة الولاة والقادة وجمع المعلومات عن المعارضين، مما منحه صبغة جديدة لم تكن واضحة بهذا الشكل في النظم السابقة، وقد أشار المؤرخون إلى أن معاوية أول من رتب نظام البريد على طرق ووضع له مناهج مخصوصة، إذ رتب له الخيل والمحطات(عبد الحي الكتاني، د.ت: ١٧٩/١) أسند مهمة الإشراف على النظام الأولي إلى ثقاته من الموالي وأهل الشام، مما ضمن ولاءهم المباشر له، وكان يعين في كل ولاية كبيرة "صاحب البريد"، وهو موظف يتبع الخليفة مباشرة وليس الوالي، مما أتاح له إرسال تقارير مستقلة عن سلوك الوالي وإدارته، وهذا الاستقلال الإداري والمالي لمسؤولي البريد كان ابتكاراً إدارياً مهماً، لأنه خلق قناة اتصال موازية وقناة معلومات بديلة، تكسر احتكار الوالي للأخبار في إقليمه، ومن الجوانب التقنية المهمة التي طورها النظام الأموي استخدام نظام الإشارات البصرية في بعض المناطق الصعبة، كالمناطق الجبلية في أرمينية أو الصحراوية في أطراف الحجاز، فقد كانت تُنصب أبراج للمراقبة على التلال وتُنقل الرسائل البسيطة أو إشارات التحذير (السعيد، ٢٠٢٥: ٥٣)، لتقطع مسافات كبيرة في وقت قصير قبل وصول التفاصيل عبر السعاة، كما أن العناية باختيار الخيول والسعاة كانت تصل إلى درجة كبيرة من الدقة، فكان يختار للطرق الصحراوية الجمال السريعة والقادرة على التحمل، أما على الصعيد الاستخباري، فقد تجاوز النظام الأموي مجرد جمع المعلومات عن التمردات، فتقارير العيون كانت تتضمن تفاصيل دقيقة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم، وإن كان التركيز الأساسي يبقى على الجوانب التي قد تشكل تهديداً للأمن، فمثلاً، كان العيون يراقبون خطباء المساجد ويرفعون تقارير عن مضامين خطبهم، ويراقبون تحركات القادة العسكريين وكبار التجار الذين يمكن أن يمولوا حركات معارضة، ويتقصون أخبار القبائل ومدى ولائها أو تململها، وكانت تلك التقارير تُكتب بسرعة وترسل بشكل مشفر أحياناً، باستخدام رموز أو إشارات متفق عليها بين مسؤولي البريد في المحطات الرئيسية، ونجد تطبيقاً عملياً ملموساً لهذا النشاط في فترة صراع عبد الملك بن مروان مع مصعب بن الزبير(مالكي، ٢٠١٠: ٢٤٣)، فقد اعتمد عبد الملك بشكل كبير على تقارير عيونه المنتشرة في البصرة والكوفة، والتي كانت ترصد تحركات جيوش مصعب ومزاج القبائل وتقلبات ولاء القادة، وقد مكنته هذه المعلومات من

اتخاذ قراره الاستراتيجي بمهاجمة العراق بعد أن تأكد من ضعف الروح المعنوية لدى خصمه وتفكك تحالفاته القبلية، كما أن سيطرة الحجاج بن يوسف على العراق لاحقاً كانت مدعومة بشبكة عنيفة وفعالة من العيون الذين كانوا يخترقون تجمعات المعارضين ويرفعون أسماءهم للحجاج، الذي كان يتخلص منهم واحداً تلو الآخر، فأصبح ذلك الاستخدام القمعي للنظام الاستخباري سمة ملازمة للحكم الأموي، خاصة في عهد الحجاج، حيث تحول البريد وأصحابه إلى أداة للبطش والترهيب، فضلاً عن جمع المعلومات(معدي، ٢٠١٣: ٣٤)وقد امتدت شبكة النظام لتشمل، تدريجياً، كافة أرجاء الدولة، من أقصى المغرب حيث كانت تراقب تحركات البربر والقبائل، إلى خراسان في الشرق حيث كانت ترصد تحركات الأتراك والحدود مع بلاد ما وراء النهر، وواجه النظام تحديات كبيرة في المناطق النائية، خاصة في المغرب الأقصى وخراسان، بسبب بعدها الجغرافي وصعوبة تضاريسها واستقلالية النزعات القبلية فيها، لكن الإصرار الأموي على ربط تلك الأقاليم بالمركز جعل من إنشاء محطات البريد فيها أولوية عسكرية وسياسية، وقد كان لذلك النظام أثر كبير في استقرار الدولة لفترة طويلة (فوزي، ٢٠٢٥م: ٢٢١)، وبهذا، فإن معاوية بن أبي سفيان لم يؤسس فقط نظاماً للاتصالات، بل وضع حجر الأساس لفلسفة حكم جديدة تعتمد على المعلومة كسلطة، وعلى السرعة كعامل تفوق، وعلى الرقابة المركزية كأداة للسيطرة على إمبراطورية مترامية الأطراف.ثانياً: تطور وازدهار النظام الاستخباري مع انتقال مركز الثقل السياسي والحضاري إلى بغداد مع قيام الدولة العباسية، ورث العباسيون نظام "البريد والخبر" الأموي ولكنهم لم يقتصروا على المحافظة عليه، بل قاموا بتطويره وتنميته بشكل غير مسبوق جعله أحد أعمدة الدولة الإدارية الأكثر تطوراً في عصرها. وقد بلغ هذا التطور ذروته في عهود الخلفاء الأقوياء والمصلحين مثل أبي جعفر المنصور، الذي عزز البنية التحتية، وهارون الرشيد، الذي وسّع نطاق عمل الديوان، والمأمون، الذي استفاد منه في دعم حركته العلمية والثقافية. فتحول "ديوان البريد والخبر" من مجرد جهاز اتصال وأمني عملي إلى مؤسسة إدارية ضخمة وشديدة المركزية (مجموعة مؤلفين، ٢٠٢٤: ٥٧٨)، لها هيكل تنظيمي معقد يرأسه موظف رفيع المستوى يُعرف بـ "صاحب البريد" أو "صاحب ديوان البريد"، يساعده عدد كبير من الموظفين المتخصصين مثل الكتبة والمحاسبين والمشرفين على المحطات والسعاة، مع حفظ سجلات دقيقة توثق كل ما يمر عبر الشبكة من رسائل وتقارير وأموال. وقد امتدت شبكة المحطات لتغطي كافة أنحاء الدولة المترامية، من المغرب والأندلس إلى خراسان وآسيا الوسطى، مشكلة شرياناً حيوياً يربط العاصمة بكل ولاية وناحية (البهيجي، ٢٠١٧: ٣٦)الأهم من ذلك التحول الهيكلي هو اتساع نطاق مهام النظام بشكل جذري، فلم يعد دوره مقتصراً على الشؤون العسكرية والسياسية الأمنية، بل أصبح أداة متعددة الوظائف تساهم في إدارة الدولة بشكل شمولي. فعلى الصعيد الاقتصادي، كان "صاحب البريد" في كل إقليم يُعد تقارير دورية عن أحوال الأسواق، وأسعار السلع الأساسية والمحاصيل، ومواسم الحصاد، والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج. وكانت هذه المعلومات الثمينة ترفع إلى الدواوين المركزية مثل "ديوان الخراج" و"ديوان الحسبة"، مما ساعد في رسم سياسات التسعير العادل، وتوجيه الإعانات، وإعادة توزيع الموارد الغذائية في أوقات الأزمات، بل والإشراف على تجارة الدولة (اسماعيل، ٢٠٢٥: ٤٨١-٥٠٤)وعلى الصعيد العلمي والثقافي، سهّل النظام نقل الكتب والمخطوطات والمراسلات بين العلماء والمترجمين في بغداد وقرطبة ودمشق ونيسابور، مما ساهم بشكل مباشر في تغذية حركة الترجمة النشطة ودعم مشاريع المكتبات الكبرى مثل بيت الحكمة، وأصبح البريد العباسي قناة رسمية لنقل المعرفة. أما على الصعيد الإداري، فقد أصبح تقرير صاحب البريد المستقل عن الوالي مصدراً موثوقاً لتقييم أداء الولاة، حيث كان يُقارن تقرير الوالي الرسمي غالباً بتقارير المراقبين السريين والعيون المنتشرين بين الرعية، مما وفر للخليفة أو الوزير صورة أكثر واقعية ودقة عن حقيقة الأوضاع في الأقاليم. ومن خلال مقارنة تأثير ذلك النظام المتطور على صناعة القرار بين العهدين، تبرز فروق جوهرية: أولاً، في طبيعة المعلومات: إذ تحولت من خبر أمني عسكري مركز في العهد الأموي، إلى معلومات شاملة في العباسي تغطي أحوال الرعية المعيشية، والنشاط الاقتصادي، والمشاريع العمرانية، وحتى الحراك العلمي، مما وفر للقادة قاعدة بيانات غنية لاتخاذ قرارات مركبة.ثانياً، في السرية والعلنية: فبينما كان النظام الأموي سرياً وعيناً خفية يرتكز على الجواسيس، أضاف العباسيون بُعداً علنياً إدارياً منظماً لنقل البريد الرسمي والتجاري بل والخاص، فتحول إلى خدمة عامة.ثالثاً، في نوعية القرار: إذ تحول القرار من كونه رد فعل سريعاً على تهديد مباشر في العهد الأموي، إلى قرار استباقي وتخطيطي طويل المدى في العهد العباسي، مثل تخطيط مشروع ري لزيادة الإنتاج الزراعي بناءً على تقارير الجفاف، أو توجيه الدعم لمدرسة علمية معينة.رابعاً، في آلية العمل: ظلت المركزية سمة مشتركة، لكن البيروقراطية المعقدة في العصر العباسي جعلت المعلومات تمر عبر عدة مستويات مثل الساعي، صاحب المحطة، صاحب بريد الإقليم، رئيس الديوان، الوزير، الخليفة، مما أدى أحياناً إلى بطء ولكن مع ضمان قدر أكبر من التدقيق والتحقق (سعداوي، ٢٠٢١: ٦٧-٨١)ويمكن تتبع مظاهر ذلك التحول المؤسسي العميق من خلال الوقائع التاريخية، فقد قام المنصور بتحويل نظام البريد إلى جهاز مركزي مدروس، حيث أنشأ له مقراً رسمياً في بغداد وألحق به مستودعات للخيول والأدوات، كما وضع أول نظام رواتب تفصيلي لموظفيه، يتناسب مع خطورة ومشقة مهامهم. وكانت سجلات البريد تُحفظ في دار الخلافة لأعوام عدة، مما شكل

أرشيفاً إدارياً ضخماً يمكن العودة إليه عند الحاجة. أما في عهد الرشيد، فقد اتسعت مهام صاحب البريد لتصبح أشبه بمدير محلي لشؤون المعلومات، حيث كلفه الخليفة بواجبات محددة مثل رصد أسعار الحنطة والشعير في الأسواق الرئيسية (الراوي، ٢٠٢٢م: ٣٤)، وفي المجال العلمي، يبرز دور المأمون كراعٍ حقيقي للبريد المعرفي، فقد جعل من شبكة البريد العباسي قناة رسمية لنقل الكتب والمخطوطات بين بيت الحكمة في بغداد ومراكز العلم في الإمبراطورية، أمر بحماية قوافل العلماء التي تسافر بين الأمصار. وذات مرة، أرسل المأمون بعثة إلى القسطنطينية لجلب مخطوطات فلسفية وعلمية(الحسيني، ٢٠٠٦: ٨٠)؛ (عبد اللطيف ، ١٤٢٨: ٣٠٩)، كما جمع المأمون المعلومات عن العلماء المتميزين في الأقاليم عبر نفس شبكة البريد ، ليدعوهم إلى بغداد أو ليمنحهم الجوائز والتشجيعات، وهكذا تحول البريد من مجرد ناقل للمعرفة إلى أداة فاعلة في رسم السياسة العلمية للدولة.كما أدى هذا التطور إلى بروز نمط جديد من صنع القرار في البلاط العباسي. ففي العصر الذهبي، لم يكن الخليفة يتخذ قراراً مصيرياً إلا بعد اطلاعه على تقارير البريد ذات الصلة من الإقليم المعني، فقرار تعيين أو عزل والٍ كان يستند إلى سجل تقارير البريد السابقة عنه، والتي كانت تكشف عن كفاءته الإدارية وعدالته وحجم الشكاوى ضده، وكان سر نجاح ذلك النظام هو ذلك الدمج العجيب بين السرية والعلنية، وبين الرقابة الاستخبارية والخدمة العامة، وبين المركزية الصارمة والمرونة في جمع أنواع متعددة من المعلومات، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الازدهار لم يكن بمعزل عن التطورات التقنية والتنظيمية المرافقة، فقد أدخل العباسيون تحسينات تقنية على مرافق البريد، مثل بناء محطات أكبر مجهزة بالإسطبلات الواسعة ومخازن العلوفة وغرف للسعاة(اسماعيل، ٢٠٢٥م: ٤٩٤)كما طوّروا نظاماً للبريد السريع الخاص بالرسائل المستعجلة للغاية، باستخدام خيول خاصة لا توقف إلا للتبديل في محطات مختارة، كما نظموا حركة البريد البحري بين الموانئ الرئيسية مثل البصرة وسيراف في الخليج العربي، والإسكندرية في مصر، حيث كانت تُنقل الرسائل والتقارير والمؤن على السفن التابعة للدولة في رحلات منتظمة، فذلك التوسع الأفقي والعمودي جعل من ديوان البريد مؤسسة شبه مستقلة تضاهي في تعقيدها الدواوين الكبرى الأخرى، وبات التعيين في منصب "صاحب ديوان البريد" من المناصب العليا المرموقة التي يتنافس عليها كبار الإداريين والكتّاب(حسن، ١٩٧٢: ٥٦٦)، وامتد تأثيره ليشمل حتى الحياة الاجتماعية، حيث أصبحت محطات البريد في المدن الصغيرة نقاط تلاقٍ للقادمين والمسافرين، ومصدراً للأخبار المحلية والعامة التي ترد من العاصمة، مما جعلها تلعب دوراً غير مباشر في تكوين الرأي العام ونشر الثقافة، وقد حرص الخلفاء العباسيون الأقوياء على أن تظل تلك الشبكة الهائلة تحت إشرافهم المباشر، لأنهم أدركوا، كما أدرك معاوية من قبلهم، أن من يتحكم في تدفق المعلومات يتحكم في مقاليد الحكم، ولكن العباسيين حوّلوا تلك السيطرة من مجرد أداة حكم إلى آلية لبناء حضارة.ثالثاً: دراسة حالة مقارنة لتوضيح الفارق العملي والوظيفي بين دور نظام "البريد والخبر" في صناعة القرار في العهدين الأموي والعباسي، يمكن تقديم مثالين افتراضيين لكنهما يستندان إلى أنماط عمل موثقة في المصادر التاريخية، وذلك لتجسيد الفرق بين النهجين. ففي العهد الأموي، لنفترض أن عيون والي خراسان أو أحد أصحاب الأخبار التابعين للبريد قد رصدوا تحشداً غير اعتيادي لإحدى القبائل في ناحية نائية، أو بلغهم خبر ظهور داعية خارجي من الخوارج مثلاً، يحرض الناس ضد الدولة ويجمع الأنصار، فكانت المعلومة –كونها ذات طابع أمني عسكري بحت– تُعدّ عاجلة وحيوية، فيقوم السعاة بنقلها عبر سلسلة محطات البريد المتتابعة بسرعة كبيرة، ربما في غضون أيام قليلة، لتصل إلى ديوان الخليفة في دمشق، وبمجرد وصول التقرير المقتضب الذي يركز على طبيعة التهديد وموقعه وقوته المحتملة، كان القرار يتخذ بسرعة وحسم، عادة، يكون القرار رد فعل مباشر وسريع على التهديد بإصدار أمر فوري من الخليفة إلى الوالي أو إلى قائد عسكري قريب بتجهيز قوة عسكرية والتحرك فوراً لقمع تلك الحركة الناشئة قبل أن تتمكن من الاستفحال، وتوسيع رقعة تأييدها، وتهديد الأمن العام والسيطرة على المزيد من المناطق، فهنا، نرى أن القرار بسيط ووحيد البعد (عسكري/أمني)، وهدفه الأساسي هو إخماد الفتنة والحفاظ على السلطة، ويعتمد نجاحه بشكل أساسي على سرعة المعلومة وليس على عمق تحليلها أو ارتباطها بعوامل أخرى (فوزي، ٢٠٠٥: ٢٢١)ويمكن استحضار نماذج تاريخية تعكس بوضوح ذلك النمط الأموي في التعامل مع المعلومات والاستجابة لها. فعندما أعلن عبد الرحمن بن الأشعث تمرده على الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق، كانت ردة فعل السلطة الأموية سريعة وحاسمة، فقد ركزت المعلومات التي وصلت إلى دمشق من عيون الحجاج وأعوان البريد على التهديد العسكري المباشر الذي يمثله ابن الأشعث وقوته المتنامية، والقرار من مركز الخلافة كان واضحاً ودون تردد وهو دعم الحجاج عسكرياً ومالياً وتعزيز سلطته لقمع التمرد بالقوة (ابن الأثير، ١٩٩٧: ٥١٦/٣)، وهكذا تحولت الأزمة إلى مواجهة عسكرية صرفة تجلت في معركة دير الجماجم الطاحنة. كذلك، في التعامل مع حركة المختار الثقفي في الكوفة، ركزت التقارير على قوته العسكرية وحجم أنصاره ونواياه المعلنة في الثأر لدم الحسين عليه السلام، القرار من مصعب بن الزبير (الذي كان بمثابة الممثل الفعلي للسلطة الأموية في العراق آنذاك) لم يحاول تفكيك الظاهرة من جذورها الاجتماعية أو السياسية، بل كان قراراً عسكرياً خالصاً وهو حصار الكوفة ومواجهة المختار في معركة حاسمة أنهت حركته(المسعودي، د.ت: ٢٧٠/١)، فالنموذج الأموي كان يعامل المعلومات كإشارات إنذار، مجردة من سياقها

الاجتماعي والاقتصادي الأوسع، فكانت المعلومة تثير الجرس، والرد كان الضرب السريع، وقد نجحت تلك الاستراتيجية في قمع العديد من التمردات بفضل سرعة رد الفعل، لكنها في كثير من الأحيان كانت تعالج العرض دون المرض، مما يؤدي إلى اندلاع التمرد من جديد لاحقاً بسبب استمرار الأسباب الجذرية، فتؤكد تلك الأمثلة أن عملية صنع القرار في العهد الأموي، رغم فعاليتها القصيرة المدى، كانت محدودة الأفق، تتحرك ضمن دائرة ضيقة من الخيارات العسكرية والأمنية المباشرة، وتفتقر إلى البعد الاستباقي والعلاجي الشامل.أما في العهد العباسي، وبتطور النظام ليصبح مؤسسة شاملة، فإن المشهد يختلف جذرياً، فلنفترض أن صاحب بريد إقليم خراسان يعد تقريره الدوري أو الخاص الذي يرفعه إلى ديوان البريد المركزي في بغداد، فلن يركز ذلك التقرير على بُعد واحد، فقد يتضمن قسماً أمنياً يذكر فيه مثلاً وجود تململ أو شكاوى من سوء معاملة بعض المقاتلة، ولكنه في الأقسام الأخرى سيلحق تفاصيل غنية تقرير من مراقب الأسواق يشير إلى ارتفاع حاد في سعر القمح في منطقة معينة بسبب تأخر الأمطار(الراوي، ٢٠٢٢م: ٣٤)، كما قد يذكر تقرير آخر ورد إليه من ناحية ثانية عن تفشي مرضٍ ما بين السكان. فتلك المعلومات المتشابكة (أمنية، اقتصادية، اجتماعية، صحية) تصل معاً إلى مجلس الخليفة أو الوزير. وهنا ستكون عملية صنع القرار أكثر تعقيداً وتفكيراً استباقياً. فقد يصدر القرار مركباً ومتعدد الأبعاد:أولاً، إرسال قوة أمنية محدودة لحفظ النظام والتحقيق في شكوى المقاتلة، لكن مع توجيهات صارمة بعدم استفزاز السكان.ثانياً، إصدار أمر بإعفاء ضريبي فوري أو مؤقت عن القرى المتضررة من الجفاف لتهدئة الأوضاع ومعالجة السبب الجذري للسخط.ثالثاً، توجيه ديوان الطب أو المسؤول الصحي بإرسال فريق من الأطباء والأدوية إلى المنطقة التي تفشى فيها المرض.رابعاً، توجيه ديوان المال بشحن كميات من الحبوب من مخازن الدولة لتلك المنطقة لخفض الأسعار وتجنب المجاعة. فهنا القرار ليس رد فعل على تهديد واضح فحسب، بل هو حزمة سياسات متكاملة تهدف إلى معالجة الأزمة من جذورها، وإصلاح الخلل الإداري، والحفاظ على الاستقرار (علي، ٢٠١٠: ١٠٢)وهذا النموذج النظري يجد سنداً قوياً في الوقائع التاريخية المسجلة عن العصر العباسي الذهبي، ففي عهد الخليفة المهدي، تذكر المصادر أن تقارير البريد من مصر كانت تشير إلى تذمر متزايد من تصرفات الوالي وإلى ارتفاع في الأسعار(ابن عبد ربه، ١٤٠٤: ٢٩٦/٤)، كما إن المنصور كان يستخدم تقارير الأسعار الواردة عبر البريد من مختلف الأقاليم لتنظيم تدفق السلع الأساسية بينها، فيقوم بتوجيه الحبوب من المناطق الفائضة إلى المناطق التي تعاني من الغلاء، مما كان يمنع تحول الأزمات الاقتصادية البسيطة إلى مجاعات واضطرابات اجتماعية، وأحياناً كان النظام المتطور يتيح للخليفة تجنب المواجهة العسكرية تماماً من خلال المعالجة الاستباقية للجذور(صكر وجميلي، ٢٠١٨ : ٨٠)، فكان القرار العباسي يحاول دمج البعد الاستخباري التقليدي مع أبعاد أخرى، فعندما واجه الخليفة المقتدر بالله تمرداً في بعض أطراف العراق، كانت الأوامر الصادرة تشمل تعليمات صارمة للجيش بعدم إيذاء المدنيين أو نهب ممتلكاتهم، وأوامر موازية للجهاز الإداري بتقديم مساعدات عاجلة للمناطق المتضررة من أعمال القتال، في محاولة لكسب قلوب الناس وعزل المتمردين عن بيئتهم المجتمعية، وذلك التحول الجذري في صناعة القرار لم يكن ممكناً لولا التطور الكيفي في طبيعة المعلومات التي يوفرها النظام.ففي العهد العباسي، أصبح صاحب البريد أشبه بمدير محلي لشؤون المعلومات، يجمع بين يديه تقارير من مصادر متخصصة: مراقبي الأسواق، والعيون السريين، والقضاة المحليين، وحتى التقارير الواردة من العلماء والمشايخ عن أحوال الناس (الراوي، ٢٠٢٢م: ٣٤)، وكانت تلك التقارير تُدمج في تقرير مركزي واحد يقدم صورة شاملة عن الإقليم. لم تعد المعلومة مجرد "خبر" عن حدث، بل أصبحت "تحليلاً" لواقع معقد، وهذا بدوره نقل عملية صنع القرار من مستوى رد الفعل إلى مستوى التخطيط الاستراتيجي. فالقرار لم يعد يجيب فقط على سؤال "ماذا حدث؟"، بل أصبح يجيب على أسئلة أعمق: "لماذا حدث؟"، و"ما العوامل المساعدة؟"، و"كيف نمنع تكراره؟". فذلك النضج في التفكير الإداري والسياسي هو أحد أبرز إنجازات العصر العباسي الذهبي، وكان نظام "البريد والخبر" الموسع والمتطور هو العصب الحساس الذي مكن من تحقيق هذه القفزة النوعية، لقد تحول من أداة للسيطرة والقمع إلى أداة للحكم والإعمار، ومن جهاز يخدم بقاء النظام إلى مؤسسة تخدم استقرار المجتمع وازدهاره، وهذا الفرق الجوهري بين النهجين هو ما يفسر، إلى حد كبير، طبيعة الازدهار الحضاري الشامل الذي شهدته بغداد في عصرها الذهبي، مقابل الطابع العسكري الأمني الذي غلب على دمشق الأموية، رغم إنجازاتها الكبيرة في مجال توسيع الدولة وترسيخ كيانها.رابعاً: عوامل نجاح النظام الاستخباري وعوامل انهياره لقد استند نجاح نظام "البريد والخبر" في أداء دوره الحيوي إلى مجموعة من العوامل الداعمة، أولها وأهمها كان الدعم المالي السخي والمستمر من خزانة الدولة (بيت المال)، الذي مكّن من إنشاء المحطات وتهيئتها، وتوفير أفضل الخيول والبغال، وتوظيف أعداد كبيرة من السعاة والفرسان والموظفين، وتغطية نفقات الصيانة والتجديد. وبدون ذلك التمويل الضخم، لما أمكن الحفاظ على تلك الشبكة الهائلة (صارم وحمودي وعمران، ٢٠٢٣: ١٧٤–١٨٨). العامل الثاني كان وجود كوادر ذات أمانة ونزاهة نسبية بين عمال البريد، وخصوصاً في عصور القوة، حيث كانت وظيفة صاحب البريد تتطلب الثقة المطلقة لقدرتها على الاطلاع على أسرار الدولة، وكانت الشروط المشددة في اختيارهم، والقسَم التي يؤدونها، تحاول ضمان تلك الأمانة. العامل الثالث المادي كان

وجود شبكة طرق رئيسية آمنة وممهدة بين الأمصار، والتي ورثتها الدولة الإسلامية عن الإمبراطوريات السابقة وقامت بصيانتها وتوسعتها، مما سمح بحركة سريعة وآمنة للسعاة والقوافل.أما عوامل ضعف النظام وانهياره فكانت متعددة ومترابطة، يأتي في مقدمتها الفساد الإداري المستشري، خاصة في عصور الضعف العباسي، حيث أصبحت المناصب، بما فيها مناصب البريد الهامة، تُباع وتُشترى، فانحدرت كفاءة العاملين وأمانتهم، وأصبحت التقارير تُحرر بناءً على الرشاوى (مجموعة مؤلفين، ٢٠٢٢م: ٥٢٤-٥٢٧)، وارتبط بذلك عامل ثانٍ خطير هو تزوير المعلومات، حيث أصبح الخلفاء أو الولاة الضعفاء يتلقون تقارير مزيفة تصف الواقع بشكل وردي لترضيتهم، مما قطع عنهم الحقيقة وعطل عملية صنع القرار السليم، وعامل ثالث خارجي تمثل في انقطاع الطرق وانهيار الأمن بسبب الفتن الداخلية والحروب الأهلية بين الأمراء والثورات الإقليمية، مما جعل نقل البريد مهمة خطيرة أو مستحيلة في كثير من الأحيان، كما ساهم تجاهل التقارير الرسمية من قبل بعض الحكام والاعتماد الكلي على نصائح الحاشية المقربة، في إفراغ النظام من محتواه وجعله أداة شكلية. وبالتالي، مع ضعف السلطة المركزية وانفصال الأقاليم عملياً، تحولت إدارة البريد المحلية إلى أيدي الولاة أو القادة المحليين، ففقدت صفتها المركزية وأصبحت أداة في خدمة مصالح إقليمية ضيقة، مما أنهى دورها كعصب موحد للمعلومات وصانع للقرار المركزي الفعال، ويمكن تفصيل عوامل النجاح المذكورة من خلال إلقاء الضوء على آليات عملها. ففيما يتعلق بالدعم المالي، فإن الدولة العباسية في أوج قوتها خصصت ميزانيات ضخمة لديوان البريد، لم تكن لتقتصر على الرواتب والنفقات التشغيلية، بل شملت منح المكافآت الاستثنائية للسعاة الذين يؤدون مهام خطيرة أو ينقلون أخباراً في وقت قياسي. كما كانت الخزينة تتحمل نفقات بناء واستبدال مراكز البريد الحصينة في المناطق الصحراوية أو الجبلية النائية، والتي كانت تحتوي على آبار ماء ومراعي للخيول ومخازن للعلف (عقل، ٢٠١٩: ٢٨٧)، وهو ما يشير إلى استثمار طويل المدى في البنية التحتية للاتصالات.وتشير بعض المصادر إلى أن الخليفة المنصور أمر بتخصيص واردات ضريبية معينة من بعض الأقاليم الغنية لتمويل صيانة طريق بريد الحجاز-العراق، مما يؤكد أولوية هذا القطاع في السياسة المالية للدولة، أما عامل الكفاءة والنزاهة، فقد كان اختيار صاحب البريد في العصور الذهبية يخضع لمعايير دقيقة، إذ كان يُشترط فيه أن يكون من ذوي الخبرة الإدارية، وأن يكون معروفاً بالصدق والكتمان، وغالباً ما كان يُختار من بين الموالي أو الأشخاص الذين لا ينتمون إلى تحالفات قبلية قوية في الإقليم المعني، لضمان حيادهم وولائهم المباشر للخليف(سعداوي، ٢٠٢١: ٨٨-١٠٤)، كما ساعد في ضمان الأمانة وجود نظام رقابي مزدوج، حيث كان يتبع رئيس البريد في الإقليم ديوان البريد المركزي في العاصمة مالياً وإدارياً، لكنه كان أيضاً يقدم تقارير سرية عن الوالي إلى الخليفة، بينما كان الوالي نفسه يقدم تقارير عن رئيس البريد إلى الوزير، مما خلق نوعاً من التوازن والرقابة المتبادلة التي تحد من الانحراف، أما شبكة الطرق، فقد اهتم العباسيون بشكل خاص بتطوير ما يعرف بطرق البريد السريع، وهي مسارات مستقيمة وممهدة قدر الإمكان بين المحطات الرئيسية، تم تمييزها بالأعلام أو العلامات الحجرية ليلاً ونهاراً. وقد ورثوا عن الساسانيين والرومان نظماً متطورة لإنشاء الطرق وصيانتها، لكنهم أضافوا عليها عناية إسلامية تمثلت في بناء الاستراحات (الخانات) القريبة من محطات البريد لتخدم المسافرين والتجار أيضاً، مما جعل الطرق آمنة ومأهولة باستمرار، وهو ما انعكس إيجاباً على سرعة وموثوقية نقل البريد(حسو واستفانوس، ٢٠١٩: ١٣-١٥)أما عوامل الانهيار، فقد تشابكت بشكل عضوي مع حالة الانحطاط العامة للدولة العباسية منذ القرن الثالث الهجري، فبيع المناصب، بما فيها منصب صاحب البريد، أصبح ظاهرة مروعة في عصور الضعف، خاصة في عهد الخلفاء الضعاف أو تحت سيطرة القوى العسكرية المتغولة مثل الأتراك والبويهيين. فلم يعد التعيين يعتمد على الكفاءة بل على المال أو المحسوبية، مما أدى إلى تولي أشخاص غير أكفاء أو فاسدين لهذا المنصب الحساس(كردي، ٢٠١٤: ٧)، ونجم عن ذلك نوعان خطيران من الفساد:الأول هو فساد السلبي، حيث كان صاحب البريد الفاسد يتقاضى رشاوى من الوالي أو كبار التجار في الإقليم مقابل عدم إرسال تقارير سلبية عنهم إلى العاصمة، أو لتأخير نقل الأخبار التي لا تخدم مصالحهم.والثاني هو فساد إيجابي، حيث كان يختلق تقارير كاذبة يتهم فيها أفراداً أبرياء أو يبالغ في تقارير معينة لتحقيق مكاسب شخصية أو لإيذاء خصوم، وقد أدى هذا إلى تسميم مصدر المعلومات الأساسي للدولة، وتُظهر الحوادث التاريخية مدى خطورة ذلك، كما في عهد الخليفة المعتضد بالله نفسه في أواخر القرن الثالث، حيث تشير بعض الروايات إلى أن تقارير البريد عن إقليم كانت تُشترى أحياناً من قبل الولاة قبل إرسالها إلى بغداد ليتم تعديلها، بل إن بعض القادة العسكريين الأتراك في عصر الخليفة المتقي لله (٣٢٩-٣٣٣ هـ) كانوا يسيطرون فعلياً على ديوان البريد في بغداد (مكين، ٢٠١٠: ٣٧٧)، مما جعل الخليفة أداة في أيديهم.وترافق هذا الفساد مع ظاهرة تزوير المعلومات بشكل منهجي، حيث لجأ بعض الخلفاء الضعفاء أو الوزراء الفاسدين إلى تصديق التقارير المزيفة التي تمدح إدارتهم وتخفي عنهم الحقائق المرة، لأنه كان يروق لهم سماع ما يسّرهم لا ما ينفعهم، وهنا تحول النظام من أداة للإضاءة إلى أداة للتعتيم، ومثال على ذلك ما روي عن بعض خلفاء العصر العباسي الثاني، الذين كانوا يتلقون تقارير عن الازدهار ورضا الرعية في أقاليم تعاني في الحقيقة من المجاعة والظلم، مما أدى إلى تأخر القرارات المنقذة وتراكم السخط الشعبي الذي انفجر في ثورات

عارمة، أما العامل الخارجي المتمثل في انهيار الأمن وانقطاع الطرق، فقد كان له أثر مادي ملموس، فمع تزايد الثورات الإقليمية والصراعات بين الأمراء والوزراء في بغداد نفسها، مثل صراعات البويهيين مع الحمدانيين أو الفتن الداخلية بين فرق الجند(الألوسي، ٢٠١٥: ٩٢)، أصبحت العديد من الطرق الرئيسية مسرحاً للنهب والقطع. ولم يعد بإمكان سعاة البريد التنقل بحرية، واضطر البعض إلى اتخاذ طرق طويلة ووعرة، مما أفقد النظام أهم مزاياه: السرعة.وفي بعض الفترات، مثل فترة صعود القرامطة في شرق الجزيرة العربية والهجوم على الحجاز واحتلالهم لمكة، انقطع بريد الحجاز عن العراق لسنوات، مما سبب عزلة كاملة للإقليم وعطل تدفق المعلومات الحيوية(ضيف، ١٩٩٥: ٥/٣١)، كما أن استقلال الأقاليم فعلياً تحت حكم سلالات محلية، كالطولونيين في مصر والأغالبة في إفريقية، أدى إلى ضرب فكرة المركزية في الصميم، حيث أسست كل إمارة محلية نظام بريد خاص بها يخدم مصالحها، بل واستخدمته لجمع المعلومات عن العباسيين أنفسهم في بعض الأحيان، وفي تلك الحالة، تحول البريد من أداة توحيد إلى أداة تفريق. بل إن بعض هذه الإمارات، كالإخشيديين في مصر، حافظوا على نظام بريد داخلي فعال، لكنه انقطع عن بغداد أو أصبح تدفق المعلومات إليه انتقائياً، مما أفقد الخليفة القدرة على رؤية الصورة الكاملة للدولة، ولم يكن تجاهل التقارير الرسمية سوى نتيجة طبيعية لهذا التدهور الشامل، حيث لم يعد الحكام يثقون في معلومات النظام الفاسد، وفضلوا الاعتماد على تقارير حاشيتهم المقربة، والتي كانت غالباً أكثر تزويراً ومحاباة، مما خلق فقاعة معزولة عن الواقع حول مركز القرار، وبالتالي، دخل النظام في حلقة مفرغة من التدهور: ضعف الدولة أدى إلى فساد النظام، وفساد النظام أدى إلى تدفق معلومات خاطئة أو معدومة، مما سبب ضعفاً أكبر في القرار وسرّع انهيار الدولة، وبالتالي يظهر أن نظام "البريد والخبر" لم يكن منعزلاً عن السياق السياسي العام، بل كان مرآة عاكسة لقوة الدولة أو ضعفها، ففي عصور القوة، كانت الموارد المالية والبشرية والأمنية متوفرة، مما سمح للنظام بالازدهار وأداء دوره الاستخباري والإداري الحيوي، والذي بدوره كان يغذي قوة الدولة وتماسكها، وفي عصور الضعف، كانت أولى مظاهر الانهيار تظهر على النظام نفسه من خلال تقلص موارده وفساد كوادره، مما كان يسرع من وتيرة الانهيار العام، لأنه حرم الدولة من عقلها المُوجِه وجعلها تتخبط في الظلام.

الخاتمة:

وضحت الدراسة الدور المحوري الذي لعبه نظام "البريد والخبر" كجهاز استخباري وإداري حيوي في قلب الدولة الإسلامية عبر مرحلتيها الأموية والعباسية، وكشف التحليل المقارن عن تطور نوعي في طبيعة ذلك النظام وأثره على صناعة القرار السياسي، فقد تبين أن النظام في عهده الأموي التأسيسي، تحت رعاية معاوية بن أبي سفيان وخلفائه، كان أداة مركزية شديدة التركيز على الجانب الأمني والعسكري، هدفها الأساسي ضمان سيطرة السلطة المركزية على الأقاليم البعيدة، وكشف التمردات في مهدها، ومراقبة الولاة والخصوم. وكانت القرارات الناتجة عن المعلومات الواردة عبره تتسم بالسرعة والحسم، لكنها كانت في الغالب ردود أفعال مباشرة وقمعية، تتعامل مع الأعراض الأمنية دون الخوض في الأسباب الجذرية للاضطرابات الاجتماعية أو الاقتصادية، أما في العصر العباسي، وخاصة في قرونه الذهبية، فقد شهد النظام تحولاً مؤسسياً عميقاً. فلم يعد مجرد شبكة للمراقبة والأمن، بل أصبح ديواناً إدارياً ضخماً ومعقداً، يشارك في إدارة شؤون الدولة بشمولية، فقد وسع من نطاق مهامه ليشمل جمع المعلومات الاقتصادية عن الأسواق والمحاصيل، والإبلاغ عن الأحوال الاجتماعية والصحية، بل ودعم الحركة العلمية والثقافية بنقل الكتب والمخطوطات، فانعكس ذلك التطور الكيفي في طبيعة المعلومات على عملية صنع القرار في البلاط العباسي، فأصبحت القرارات أكثر تعقيداً واستباقية، عبارة عن حزم متكاملة من السياسات تهدف إلى معالجة الأزمات من جذورها، والجمع بين الإجراءات الأمنية والإغاثية والاقتصادية والإدارية.وبذلك، تحول النظام من أداة للسيطرة والقمع إلى آلية للحكم والإعمار، وساهم في تمكين النهج التخطيطي الاستراتيجي الذي ميز العصر العباسي الذهبي، فارتبط نجاح ذلك النظام وانهياره عضوياً بقوة الدولة أو ضعفها. فلقد ارتكز ازدهاره على دعائم مالية قوية، ووجود كوادر ذات كفاءة ونزاهة نسبية، وبنية تحتية ممهدة وآمنة. ولكن مع دخول الدولة العباسية في عصور الضعف والانحطاط، تسرب الفساد الإداري والمالي إلى أركان النظام، فتفشى بيع المناصب وتزوير التقارير، وانقطعت الطرق بسبب انهيار الأمن وتمرد الأقاليم، مما أفقد المركز عينه الرئيسية وقدرته على رؤية الحقيقة. وهكذا، كان تدهور "ديوان البريد والخبر" مؤشراً ومسبباً في آنٍ معاً لتدهور الدولة ككل، حيث حُرمت من العصب المعلوماتي الذي كان يمدها برؤية واضحة لواقع الرعية ويُعِينها على اتخاذ القرارات الرشيدة، وتكشف هذه الرحلة التاريخية أن تطور أجهزة المعلومات والاتصال واستقلاليتها ونزاهتها ليس ترفاً إدارياً، بل هو شرط جوهري لاستقرار الحكم وفعالية القرار، وهو درس لا يخلو من راهنية تثير التأمل.

فهرسة المصادر:

١. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت:٣٤٦هـ). (د.ت). التنبيه والإشراف. تح: عبد الله إسماعيل الصاوي. القاهرة: دار الصاوي.

٢. أحمد علي صكر ومحمد كريم جميلي. (٢٠١٨م). العصر العباسي الاول قوة دولة وازدهار حضارة سلسلة الرسائل والدراسات الجامعية. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣. ايناس البهيجي. (٢٠١٧). تاريخ الدولة العباسية (ج٢). الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

٤. جرجس بن العميد مكين، (٢٠١٠). تاريخ المكين تاريخ المسلمين من صاحب شريعة الإسلام أبي القاسم محمد حتى الدولة الأتابكية، دار العواصم.

٥. الحسيني الحسيني معدي. (٢٠١٣م). الحجاج بن يوسف الثقفي طاغية العرب. القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع.

٦. خالد عبدالله السعيد. (٢٠٢٥م). البريد في خلافة الوليد بن عبدالملك (٨٦-٩٦هـ/٧٠٥-٧١٥م). مجلة العلوم الإنسانية للأبحاث، المجلد٩، العدد٢.

٧. سميرة بشير حسو وكريم ويصا استفانوس. (٢٠١٩). البريد والحفظ. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٨. شهاب الدين أحمد بن محمد ابن عبد ربه (١٤٠٤). العقد الفريد. بيروت: دار الكتب العلمية.

٩. شوقي ضيف. (١٩٩٥م). تاريخ الأدب العربي، الطبعة الأولى، ، مصر: دار المعارف.

١٠. طراف طارق النهار. (٢٠١٩م). رثاء الخلفاء والقادة في العصر الأموي دراسة موضوعية وفنية . بيروت: دار الكتب العلمية.

١١. طه الراوي. (٢٠٢٢م). بغداد مدينة السلام. مصر: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع.

١٢. عبد الشافي محمد عبد اللطيف (١٤٢٨). السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي. القاهرة: دار السلام.

١٣. علي ابراهيم حسن. (١٩٧٢م). التاريخ الإسلامي العام الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية. القاهرة: مكتبه النهضة المصرية.

١٤. علي بن محمد ابن الأثير(ت:٦٣٠هـ). (١٩٩٧م). الكامل في التاريخ. تح: عمر عبد السلام التدمري. بيروت: دار الكتاب العربي.

١٥. علي محمد محمد الصلابي. (٢٠٠٩م). الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

١٦. فاروق عمر فوزي. (٢٠٠٥م). الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي(٤١هـ/ ٦٦١م - ٣٣٤هـ/ ٩٥٦م). عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

١٧. كردي، أمل محيي الدين محمد. (٢٠١٤). دور النساء في الخلافة العباسية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

١٨. مجموعة من المؤلفين. (٢٠٢٤م). النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (الدولة الأندلسية - الدولة العثمانية)

١٩. مجموعة مؤلفين. (٢٠٢٢م). النظم السياسية في التاريخ الإسلامي. القاهرة: دار الكتاب المصري.

٢٠. مجيد حميد أحمد الآلوسي (٢٠١٥). الأحداث المهمة في تأريخ الأمة. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

٢١. محد فاضل الحسيني. (٢٠٠٦م). آفاق الحضارة العربية الإسلامية. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.

٢٢. محمد بن عبد الكبير عبد الحي الكتاني (د.ت). التراتيب الإدارية والعمالات والصناعات والمتاجر والحالة العلمية التي كانت على عهد تأسيس المدنية الإسلامية في المدينة المنورة العلمي. تح: عبد الله الخالدي. بيروت: دار الأرقم.

٢٣. محمد خلدون مالكي. (٢٠١٠م). تعدد الخلفاء ووحدة الأمة فقهاً وتاريخاً ومستقبلاً. دمشق: جامعة دمشق.

٢٤. محمد عقل. (٢٠١٩). الدولة العباسية في عهد المتوكل على الله، لندن: أكتب للنشر.

٢٥. معهد سيد الشهداء(ع) للمنبر الحسيني. (٢٠٠٨م). تاريخ النهضة الحسينية. بيروت: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية.

٢٦. نسرين محمود علي. (٢٠١٠م). التجسّس وصاحب الخبر في العصر العبّاسي. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

٢٧. نظير حسان سعداوي. (٢٠٢١م). نظام البريد في الدولة الإسلامية. مصر: وكالة الصحافة العربية.

٢٨. نعمان جاسم محمد اسماعيل. (٢٠٢٥م). الإدارة المالية في العصر العباسي خلال خلافة هارون الرشيد آليات الجباية وتوزيع الموارد(١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٩م). مجلة الملوية. العدد٤٠.

٢٩. وفاء صارم؛ شيرين حمودي؛ رشا عمران. (٢٠٢٣م) البريد في الدولة العباسية. مجلة جامعة تشرين. المجلد٤٥، العدد١.